تأثيرات الهجرة على واقع العلاقات الفرنسية المغاربية بعد عام ٢٠١١

أ.د خلود محمد خميس شهاب
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

نور الزهراء حميد خلف
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
nurhamed336@gmail.com

الملخص: – منذ عام ٢٠١١، أصبحت الهجرة قضية محورية في العلاقات بين فرنسا ودول المغرب العربي. فقد أدّت الخلافات حول ترحيل المهاجرين غير النظاميين ورفض بعض الدول المغاربية استقبال رعاياها إلى توترات دبلوماسية، دفعت فرنسا إلى اتخاذ إجراءات مثل فرض قيود على التأشيرات. وعلى الرغم من هذه التوترات، استمر التعاون الأمني والمالي، بدعم من الاتحاد الأوروبي الذي استثمر ملف الهجرة كوسيلة للضغط على دول المغرب العربي لتشديد الرقابة على الحدود. اقتصاديًا، لعبت تحويلات المهاجرين المغاربيين دورًا حاسمًا في دعم الاقتصاد الوطني. فقد ساهمت هذه التحويلات المالية في تحسين مستويات معيشة الأسر وتوفير مصدر مستقر للعملات الأجنبية. وغالبًا ما يعتمد المهاجرون على قنوات غير رسمية لإرسال الأموال، مثل الحوالات اليدوية أو عبر الأصدقاء، ما يُبرز محدودية وصولهم إلى الأنظمة المصرفية الرسمية.

الكلمات المفتاحية: – الهجرة، العلاقات الفرنسية–المغاربية، التحويلات المالية، التوترات الدبلوماسية، سياسة التأشيرات، قنوات التحويل غير الرسمية، الأثر الاقتصادي.

The Effects of Migration on Franco-Maghreb Relations Since 2011

prof Dr. Kholoud Mohammed Khamis Shehab
Al-Mustansiriya University
Department of International Relations and Foreign Policy
kholood.mohammed@uomustansiriyah.iq

Nour Al-Zahraa Hameed
Al-Mustansiriya University
Department of International Relations and Foreign Policy
nurhamed336@gmail.com

Abstract: - Since 2011, migration has become a central issue in relations between France and the Maghreb countries. Disputes over the deportation of undocumented migrants and the refusal of some Maghreb states to receive their nationals have led to diplomatic tensions, prompting France to impose measures such as visa restrictions. Despite these tensions, security and financial cooperation has continued, supported by the European Union, which has leveraged the migration file as a means of pressuring Maghreb countries to tighten border controls. Economically, remittances from Maghreb migrants have played a crucial role in supporting national economies. These financial transfers have contributed to improving household living standards and provided a stable source of foreign currency. Migrants often rely on informal channels for

remittances, such as hand-carrying or sending money through acquaintances, highlighting the limited access many have to formal banking systems.
Keywords: - Migration, France–Maghreb relations, Remittances, Diplomatic tensions, Visa policy, Informal transfer channels, Economic impact.

المقدمة: – تُعدّ الهجرة ظاهرة عالمية معقدة تؤثر بشكل مباشر على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، ولا سيما بين فرنسا ودول المغرب العربي. منذ عام ٢٠١١، شهدت منطقة المغرب العربي تغيرات سياسية واجتماعية كبيرة نتيجة لأحداث الربيع العربي، مما انعكس بشكل ملموس على حركة الهجرة وأنماطها. وتزامن هذا مع تحولات في السياسات الفرنسية تجاه المهاجرين، ما أدى إلى إعادة تشكيل ديناميات التعاون والصراع بين فرنسا والدول المغاربية. تشكل الهجرة في هذا السياق جسرًا اقتصاديًا وثقافيًا يربط بين المجتمعات، لكنها في الوقت نفسه تطرح تحديات متعلقة بالاندماج، الحقوق، والأمن. بالإضافة إلى الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، تلعب الهجرة دورًا مهمًا في الاقتصاد من خلال التحويلات المالية التي تسهم في دعم الأسر المحلية وتحفيز التنمية. لذا، يتطلب فهم هذه الظاهرة دراسة متعمقة لعلاقات القوى المختلفة التي تتداخل فيها الهجرة مع السياسة الخارجية، الاقتصاد، والتحديات الاجتماعية

الأهمية: – تكتسب دراسة تأثيرات الهجرة على العلاقات الفرنسية–المغاربية أهمية بالغة نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه الهجرة في تشكيل الديناميات السياسية والاقتصادية بين فرنسا ودول المغرب العربي. إذ تؤثر حركة الأفراد ورؤوس الأموال عبر الحدود على السياسات الخارجية، الأمن، والتعاون الاقتصادي، مما يجعل فهم هذه العلاقة ضروريًا لوضع استراتيجيات فعالة تدعم التنمية والاستقرار في المنطقة.

الإشكالية: – رغم الدور المتنامي للهجرة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين فرنسا ودول المغرب العربي، تبرز إشكالية تمثل في التوترات الدبلوماسية المرتبطة بسياسات الهجرة والحدود، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المهاجرين وبلدانهم الأصلية. كيف تؤثر هذه التوترات والتحديات على طبيعة العلاقات بين الطرفين؟ وهل يمكن أن تُدار الهجرة كعامل إيجابي يدعم التعاون بدلاً من أن يكون مصدر صراع؟

فرضية البحث: – تفترض الدراسة أن الهجرة، رغم التوترات السياسية المرتبطة بها، تلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين فرنسا ودول المغرب العربي، عبر تحويلات مالية مهمة وتعاون أمني، مما يخلق أبعادًا جديدة للتفاعل بين هذه الأطراف.

أهداف البحث: – يهدف البحث الى: –

١- تحليل تأثير الهجرة على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين فرنسا ودول المغرب العربي بعد عام ٢٠١١.

٢- تقييم الأثر الاقتصادي لتحويلات المهاجرين على اقتصادات دول المغرب العربي.

٣- دراسة آليات التحويل المالي الرسمية وغير الرسمية المستخدمة من قبل المهاجرين المغاربيين.

منهجية البحث: - يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصادر ثانوية موثوقة تشمل تقارير دولية، دراسات أكاديمية، وإحصاءات رسمية صادرة عن مؤسسات مالية وحكومية. كما يتم تحليل السياسات المتعلقة بالهجرة والعلاقات الثنائية بين فرنسا ودول المغرب العربي لتقديم تقييم شامل لدور الهجرة في هذه العلاقات.

هيكلية البحث: - ينقسم هذا الفصل إلى محورين أساسيين يتناولان أبرز تأثيرات الهجرة على العلاقات بين فرنسا ودول المغرب العربي بعد عام ٢٠١١:

يتناول المحور الأول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، من خلال دراسة تأثير هجرة اليد العاملة على سوق العمل الفرنسي، وتحليل الانعكاسات الاقتصادية للهجرة على كل من ليبيا، المغرب، تونس، والجزائر، مع التطرق إلى الأثرين الإيجابي والسلبي للهجرة. أما المحور الثاني، فيركّز على التحويلات المالية للمهاجرين المغاربيين وأثرها على الاقتصاد في دولهم الأصلية، وعلى العلاقات الثنائية مع فرنسا، مع التمييز بين قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية، وتحليل دور هذه التحويلات في دعم التنمية المحلية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

المحور الأول: - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على العلاقات الفرنسية-المغاربية بعد ٢٠١١

تمهيد: أثرت الهجرة بشكل مباشر على طبيعة العلاقات بين فرنسا ودول المغرب العربي منذ عام ٢٠١١، حيث أصبحت هذه الظاهرة محورًا رئيسًا للتعاون والصراع في آنٍ واحد. فقد تصاعدت التوترات بين فرنسا وكل من الجزائر والمغرب وتونس بسبب قضايا تتعلق بترحيل المهاجرين غير النظاميين، ورفض بعض الدول المغاربية استقبال رعاياها المُرحّلين. وردًا على ذلك، اتخذت فرنسا إجراءات مثل تقليص التأشيرات، مما انعكس سلبًا على العلاقات الدبلوماسية.(France 24, 2021) وفي المقابل، استمر التعاون الأمني والمالي في مجال الهجرة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، والذي يُستخدم أحيانًا للضغط على دول المغرب العربي من أجل ضبط الحدود والحد من تدفقات المهاجرين (Amnesty International 2020)، وتظهر هذه التطورات أن الهجرة أصبحت أداة سياسية تؤثر في قرارات البلدين، وتشكل تحديًا مستمرًا ينعكس على التعاون الاقتصادي والسياسي بين فرنسا ودول المغرب العربي . (Colombo and Meddeb 2021)

فعلى **الصعيد الاقتصادي**، ساعدت الهجرة في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، إذ أصبح المهاجرون المغاربيون في فرنسا جسورًا اقتصادية تربط بين الأسواق المغاربية والفرنسية من خلال التحويلات المالية، وريادة الأعمال، والمساهمة في القطاعات الإنتاجية. ومع ذلك، ساهمت الهجرة الدولية من المغرب، وما نتج عنها من تحويلات مالية، في إحداث تأثيرات عميقة على الاقتصاد المغربي. وفي كثير من السنوات، فاقت عائدات التحويلات المالية إيرادات السياحة، كما تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، سجل عام ٢٠٠١ زيادة بنسبة ٥٧,٥% في التحويلات مقارنة بعام ٢٠٠٠، لتبلغ ٣,٣ مليار دولار أمريكي، ما جعل المغرب رابع أكبر دولة متلقية للتحويلات الرسمية وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي (International Organization for Migration 2005)

ولا يقتصر تأثير هذه التحويلات على المستوى الكلي فحسب، بل يتعداه إلى تحسين مستوى معيشة الأسر المغربية بشكل ملموس. إذ أظهرت دراسة لبورشاشن (٢٠٠٠) أن الهجرة تُعد وسيلة فعالة لتحقيق دخل كريم، وساهمت تحويلات المهاجرين في خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ١٩%، ما يعني أن نحو ١,٢ مليون مغربي قد تمكنوا من تجاوز الفقر بفضل هذه التحويلات(Al Sadi, Bouayn, and Abida 2025)

وفي **الجانب الاجتماعي**، أحدثت الهجرة تغييرات ملحوظة في البنية المجتمعية في كل من فرنسا ودول المغرب العربي. ففي فرنسا، أسهمت الجاليات المغاربية في تشكيل مشهد ثقافي متنوع، لكن في المقابل، برزت تحديات متعلقة بالاندماج والهوية والتوترات الاجتماعية. أما في دول المغرب العربي، فقد أثرت الهجرة في التكوين الديموغرافي، حيث أدت سياسات تشديد الهجرة الفرنسية إلى ارتفاع أعداد الشباب العاطلين عن العمل وتعزيز ظاهرة "الهجرة العكسية" أو العودة القسرية(Annaji et al. 2023) .

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت بلدان المغرب العربي تحولًا في أنماط الهجرة، حيث أصبحت هذه الدول ليست فقط مصدرًا للهجرة، بل أيضًا وجهة متزايدة للمهاجرين، مما يعكس تغيرًا في ديناميكيات الهجرة الإقليمية وكما سنبين في الآتي(Consortium for Applied Research on International Migration 2009)

١. **المغرب:** اعتمد المغرب سياسات لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. في عام ٢٠١٨، أعلنت السلطات المغربية عن تسوية الوضعية القانونية لنحو ٥٠ ألف مهاجر، يمثلون ٨٥% من إجمالي الطلبات المقدمة من ١١٣ جنسية مختلفة **(فاوزي ٢٠٢٣)**

٢. **الجزائر:** شهدت الجزائر أيضًا تدفقًا للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. في تموز ٢٠٢٣، انتشر مقطع فيديو يظهر مجموعة من المهاجرين يفرون من حافلة أثناء عملية ترحيلهم، مما يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها البلاد في إدارة ملف الهجرة **("تقصي الحقيقة"٢٠٢٥)**.

٣. **ليبيا:** تعد ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير النظاميين، لاسيما من دول إفريقيا جنوب الصحراء، نظرًا لموقعها الجغرافي القريب من السواحل الأوروبية. منذ سقوط نظام معمر القذافي في عام ٢٠١١، تفاقمت حالة الفوضى الأمنية والسياسية في البلاد، مما جعلها بيئة خصبة لنشاط شبكات تهريب البشر، وتُشكِّل الهجرة عبر ليبيا ظاهرة معقدة ذات تأثيرات متعددة الأبعاد، تمتد إلى الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، سواء داخل ليبيا نفسها أو في الدول المجاورة وأوروبا. ويواجه المهاجرون الذين يعبرون ليبيا ظروفًا بالغة القسوة، حيث يتعرض الكثير منهم للاستغلال من قبل شبكات التهريب والاتجار بالبشر. في ظل الفوضى الأمنية وغياب الدولة القوية بعد عام ٢٠١١، تحوّلت ليبيا إلى ساحة مفتوحة لهذه الشبكات التي تحتجز المهاجرين في مراكز احتجاز غير إنسانية، تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة والعديد من التقارير الدولية وثّقت حالات تعذيب، وابتزاز، وعمل قسري، بل وحتى بيع مهاجرين كعبيد في بعض المناطق وهذه الأوضاع دفعت منظمات حقوق الإنسان إلى توجيه انتقادات حادة للحكومة الليبية وللدول الأوروبية التي تدعم خفر السواحل الليبي لمنع تدفق المهاجرين عبر البحر. تسعى السلطات الليبية، بالتعاون مع المنظمات الدولية، إلى إدارة تدفقات المهاجرين من خلال عمليات الترحيل ففي عام ٢٠٢٣، أعلنت ليبيا ترحيل أكثر من ١٠,٠٠٠ مهاجر غير نظامي بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة (ونيس ٢٠٢٤).

- الأثار الاقتصادية للهجرة- هجرة العمالة وتأثيرها على سوق العمل.

تُظهر الدراسات أن انتقال العمالة الدولية له تأثيرات متعددة على اقتصاديات الدول المستقبلة والمصدرة. بالنسبة للدول المستقبلة، يمكن أن يؤدي تدفق العمالة الأجنبية إلى زيادة العرض في سوق العمل، مما قد يضغط على الأجور المحلية في بعض القطاعات. من ناحية أخرى، قد يؤدي نقص العمالة في بعض القطاعات إلى زيادة الأجور في تلك المجالات فضلًا عن ذلك، تشير التقارير إلى أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصادات الدول المستقبلة. وبالنسبة للدول المصدرة، فإن فقدان القوى العاملة الماهرة قد يؤثر سلبًا على عملية التنمية المحلية. ومع ذلك، يمكن أن تُعوض هذه التأثيرات السلبية من خلال التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، مما يساعد في تحسين مستويات المعيشة ودعم الاقتصاد المحلي (إنغلِر ٢٠٢٠).

وتشير الدراسات إلى أن العمالة غير النظامية تتركز في قطاعات محددة مثل الزراعة، والبناء، والرعاية، والضيافة، وغالبًا ما تؤدي إلى انخفاض الأجور بسبب قبول المهاجرين بأجور تقل بنسبة تصل إلى

٢٥% عن المعدلات السائدة، مما قد يضغط على مستوى الأجور العامة في هذه القطاعات،(Mixed Migration Centre 2021)

وفي دراسة تحليلية أجراها بورجاس، تبين أن زيادة عدد المهاجرين بنسبة ١٠% في بعض الفئات المهنية قد تؤدي إلى انخفاض الأجور بنسبة تُقدر بـ٣,٧%، غير أن هذا التأثير يظل نسبيًا ومحدودًا بحسب القطاع والموقع الجغرافي. كما أشار البنك الدولي إلى أن تأثير الهجرة على الأجور يتفاوت، وأنه غالبًا ما يُبالغ فيه في الخطاب العام، مقابل ما توصلت إليه البيانات التجريبية (Borjas 2003).

وهنا نظهر عدة جوانب إيجابية وسلبية للعمالة الوافدة مقارنة بالتوظيف محلياً وفي الدولة المستقبلة:

- **الآثار الإيجابية للهجرة: -**

أ. تحفيز النمو الاقتصادي:

١. **في الدول المستقبلة،** يمكن أن تسهم العمالة المهاجرة في نمو الإنتاجية وتعزيز الاقتصاد، لاسيما في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة.
٢. **في الدول المصدرة،** يساعد المهاجرون على إرسال تحويلات مالية إلى أسرهم، مما يؤدي الى رفع مستوى المعيشة وتحسين الاقتصاد المحلي. (البنك الدولي ٢٠٢٥)

ب. **تنويع سوق العمل**

١. في الدول المستقبلة، تساعد الهجرة على تنوع القوى العاملة، حيث يجلب المهاجرون مهارات مختلفة يمكن أن تدعم الابتكار والتطور التكنولوجي. (OECD 2020)

ت. دعم النظام التقاعدي في الدول المستقبلة.

في بعض الدول المتقدمة التي تواجه انخفاضًا في معدلات الولادة وشيخوخة السكان، تساهم العمالة المهاجرة في دعم الأنظمة التقاعدية من خلال العمل ودفع الضرائب (الأمم المتحدة ٢٠٢٠)

- الآثار السلبية للهجرة:

١- ضغط على سوق العمل المحلي:

في بعض الحالات، قد يتسبب تدفق العمالة المهاجرة في تقليل الأجور وزيادة التنافس على الوظائف بين المهاجرين والسكان المحليين، مما يؤدي إلى حدوث توترات اجتماعية. (منظمة العمل الدولية ٢٠٢٥)

٢- الاستغلال وضعف حقوق العمال:

قد يواجه المهاجرون في بعض الدول ظروف عمل قاسية، مثل ساعات العمل الطويلة وأجور منخفضة، وقد يكونون عرضة للاستغلال من قبل أصحاب العمل.(هيومن رايتس ووتش ٢٠٢٥)

المحور الثاني: – أثر التحويلات المالية على الاقتصاد والعلاقات الفرنسية–المغاربية بعد ٢٠١١

تعد تحويلات العاملين في الخارج من أبرز مصادر التمويل الخارجي للدول العربية، إذ تفوق في كثير من الأحيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية. وتؤدي هذه التحويلات دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الكلي من خلال تحسين مستويات معيشة الأسر، وتعزيز الاستهلاك، وتوفير مصادر دخل مستدامة، لا سيما في الدول التي تعاني من ضعف القاعدة الإنتاجية. ووفقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٢٠)، بلغت تحويلات العاملين إلى الدول العربية نحو ٢٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ١٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها ٥٣%. كما تشكل هذه التحويلات مصدرًا أساسيًا للعملات الأجنبية، وتساهم في تحسين ميزان المدفوعات، وتخفيف العجز التجاري، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المستقبلة لها.(التقرير العربي الموحد، ص٣)

تعد تحويلات المهاجرين مصدرًا حيويًا للعملات الصعبة في دول المغرب العربي، حيث تتجاوز في بعض الأحيان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي عام ٢٠٢١، ارتفعت التحويلات إلى المغرب بنسبة ٤٠% لتصل إلى ١٠,٤ مليار دولار، مما جعلها ثاني أكبر متلقٍّ للتحويلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تشكّل هذه التحويلات نسبة ملحوظة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والجزائر، مما يعكس دورها الحيوي في دعم الاقتصادات المحلية. ومع ذلك، لا تستفيد جميع الدول من هذا المورد الحيوي، إذ يُعد من مصادر التمويل الضائعة بسبب عدم توفر إطار قانوني وتنظيمي ملائم في العديد منها. غير أن الدول التي تمنحه الاهتمام اللازم وتعمل على تنظيمه بشكل فعال تتمكن من جعله عنصرًا رئيسًا في الدخل القومي ومصدرًا مهمًا للعملة الصعبة.(World Bank 2022)

وتعد التحويلات المالية للمغتربين من أبرز المصادر الاقتصادية لدعم الدول النامية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحسين أوضاعها الاقتصادية. وفقًا للبنك الدولي، فقد شهدت التحويلات المالية إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل نموًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٢، حيث بلغت قيمة التحويلات ٦٢٦ مليار دولار، برغم التحديات الاقتصادية العالمية.

على الرغم من تأثير الأوضاع الاقتصادية العالمية، إلا أن التحويلات تبقى مصدرًا رئيسًا للعملات الصعبة، متفوقة بذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية، ما يعكس دورها الحيوي في دعم اقتصادات هذه الدول. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توقعت مؤسسة التمويل الدولية أن تزيد التحويلات بنسبة ٩,٧% بحلول نهاية عام ٢٠٢١، لتصل إلى حوالي ٢٢ مليار دولار،

أي ما يعادل ١١% من إجمالي التحويلات المالية في العالم وهذه التحويلات تساعد بشكل كبير في تعزيز استقرار اقتصادات الدول المصدرة للمهاجرين، خاصة في المغرب العربي، مما يعكس أهمية هذا المورد في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.(Ratha 2022)

شير إلى أن التطور التكنولوجي في الخدمات المالية، لاسيما في مجال التكنولوجيا المالية، قد سهّل بشكل كبير عمليات تحويل الأموال بين الدول. فقد ساعدت هذه التقنيات في تسريع التحويلات، خفض تكاليفها، وتعزيز أمانها، مما شجّع المهاجرين على إرسال مبالغ أكبر إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية.(فرجاني وسلام ٢٠٢٢)

وفقًا لتقرير البنك الدولي الصادر في يونيو ٢٠٢٤، بلغت التحويلات المالية من المغتربين المغاربة إلى وطنهم الأم ١١,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، بزيادة نسبتها ٥,٢% مقارنة بالعام السابق. تشكل هذه التحويلات ما يعادل ٨,٢% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، مما يجعله ثاني أكبر متلق للتحويلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد مصر.(World Bank 2024)

وتشير البيانات إلى أن غالبية هذه التحويلات تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل أكثر من ٧٠% من إجمالي التحويلات إلى المغرب. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٠، بلغت التحويلات من الاتحاد الأوروبي إلى المغرب حوالي ٧,٤ مليار دولار أمريكي، مع وجود تركيز كبير من المهاجرين في فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا.(European Parliament 2022)

فضلًا عن ذلك، تُظهر البيانات أن سكان شمال أفريقيا يشكلون نسبة كبيرة من المهاجرين الأفارقة في أوروبا، حيث تضم دول مثل المغرب، الجزائر، وتونس أكثر من ٥ ملايين مهاجر من أصل ١١ مليون مهاجر أفريقي في أوروبا. هذا يعكس التأثير الكبير لهؤلاء المهاجرين على اقتصادات بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية.(لعروسي ٢٠٢٤)

وسنتطرق هنا الى تبيان مصادر وآليات التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون (المغاربة بالخصوص):

تستمد البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية بشكل أساسي من مصدرين رئيسيين: المعلومات التي تجمعها البنوك المركزية وتدرجها ضمن حسابات ميزان المدفوعات، والبيانات المستخلصة من المسوحات التي تستهدف مرسلي التحويلات ومتلقيها. تساعد هذه المسوحات في تحليل أنماط تدفق التحويلات المالية وأساليب إنفاقها، كما توفر نظرة أعمق على خصائص وسلوكيات المرسلين والمستلمين، فضلًا عن تسليط الضوء على التحويلات التي تتم خارج القنوات الرسمية. ومع ذلك، تبقى هذه المسوحات محدودة الحجم مقارنة بحجم وتعقيد تدفقات التحويلات المالية، مما يقلل من دقتها وقيمتها لأسباب منهجية. (Carling 2006)

وأجرت منظمة الهجرة الدولية دراسة معمقة عن تدفقات التحويلات المالية في عدد من الدول الإفريقية، حيث كشفت النتائج عن تزايد الاعتماد على المنصات الرقمية في إرسال الأموال، ولا سيما من خلال خدمات الهواتف المحمولة. كما أظهرت الدراسة انتشار التحويلات غير الرسمية عبر الشبكات العائلية أو المجتمعية، من بينها نظام "الحوالة" (Hawala)، وهو نظام غير رسمي لتحويل الأموال يعتمد على الثقة الشخصية بين المتعاملين، ويصعب تتبعه من قبل السلطات. هذه الظاهرة تطرح تحديات كبيرة أمام محاولات قياس الحجم الفعلي للتحويلات، إذ يقدَر أن نسبة معتبرة من التحويلات لا تمر عبر القنوات الرسمية، مما يفقد الدول المستفيدة جزءًا من هذا المورد الحيوي للعملات الصعبة.((International Organization for Migration 2021

اما بالنسبة لقنوات وآليات التحويل الرسمية وغير الرسمية: –

١. **القنوات الرسمية:** تشمل القنوات الرسمية لتحويل الأموال البنوك، مراكز البريد، وشركات تحويل الأموال (مثل "ويسترن يونيون" و"ماني غرام"). كما تقوم المكاتب البريدية أحيانًا بدور الوسيط بين العملاء والبنوك أو شركات التحويل، إما من خلال تقديم منتجاتها الخاصة أو من خلال العمل كوكلاء للبنوك وشركات تحويل الأموال وتعتبر هذه القنوات آمنة وموثوقة، وتخضع للتنظيم الحكومي، مما يضمن حماية الحقوق وتسهيل المتابعة القانونية لتدفقات الأموال. (Congressional Research Service 2023)

٢. **القنوات غير الرسمية:**

أ. **وكلاء الحوالات:** يُعد وكيل الحوالات تاجر عملة غير قانوني أو وسيطًا، حيث يعتمد نظام الحوالة على شبكة واسعة من الوسطاء ذوي السمعة الجيدة في تحويل الأموال. يتضمن هذا النظام قيام الشخص المرسل بتحويل مبلغ من المال إلى وسيط الحوالة، الذي يقوم بدوره بتحويله إلى وسيط آخر في بلد المستلم. يتمثل دور الوسيط في تنظيم عملية التحويل وتوجيه الأموال إلى الجهة المستفيدة في الخارج، ويشمل ذلك تقديم تعليمات عن كيفية إجراء التحويل وتأكيد معالجته في وقت لاحق. يستفيد الوسيط من عمولة صغيرة على التحويل، ويتلقى المبلغ المطلوب بالعملة المحلية في البلد المستفيد. يعد هذا النظام وسيلة غير رسمية لكنها فعالة في العديد من الدول، حيث يسهل انتقال الأموال دون الحاجة لاستخدام القنوات المالية الرسمية.**(Sander 2003)**

ب. **التحويلات المالية المحمولة شخصيًا:** إما على الشخص نفسه أو عن طريق الإرسال إلى أحد أفراد الأسرة أو قريب أو صديق حيث أنهم يحملون السلع المعمرة والذهب والإلكترونيات وغيرها. والعملات

الأجنبية دون التصريح بها للجهات المختصة، والتي غالباً ما تباع في السوق السوداء للعملات الأجنبية.**(Sander 2003)**

في دول المغرب العربي، يعتمد العديد من المهاجرين على القنوات الرسمية وغير الرسمية لتحويل الأموال إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية. وعلى سبيل المثال:

١. **المغرب:** يستخدم المغاربة في الخارج بنوكهم المحلية وشركات تحويل الأموال مثل "ويسترن يونيون" و"ماني غرام". كما يعتمد بعضهم على شبكة "الهوالا" غير الرسمية لتحويل الأموال بشكل أسرع وأرخص.(OECD 2005)
٢. **الجزائر:** رغم توافر القنوات الرسمية مثل البنوك وشركات التحويل، يلجأ بعض الجزائريين إلى "الهوالا" بسبب القيود على المعاملات المالية عبر النظام المصرفي. (MENAFATF 2023)
٣. **تونس:** تستخدم القنوات الرسمية مثل البنوك المحلية وشركات التحويل، لكن بعض التونسيين يفض "الهوالا" بسبب محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية في بعض المناطق (UK Government 2020)
٤. **ليبيا:** ٩٩% من المهاجرين في ليبيا إلى أنهم لا يمتلكون حسابات مصرفية، مما يضطرهم للاعتماد على أنظمة تحويل الأموال غير الرسمية مثل "الهوالا" لإرسال الأموال إلى بلدانهم الأصلية. كما أشار التقرير إلى أن ٥٨% من المهاجرين الذين أرسلوا تحويلات مالية استخدموا "الهوالا" كوسيلة رئيسة للتحويل، بينما استخدم ١% فقط التحويلات البنكية. هذا يشير إلى محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية في ليبيا.(International Organization for Migration 2021)

ت. **آليات التحويل:** يمكن تقسيم الأنواع الرئيسة لآليات تحويل الأموال المستخدمة حاليًا إلى فئتين رئيستين: أنظمة تعتمد على المستندات الورقية، والتي تشمل أدوات مثل الشيكات المصرفية والأوامر البريدية، ويتم استبدال هذه الأدوات بشكل متزايد بأنظمة إلكترونية. كنظام التسوية الإجمالية الزمنية (أنظمة توفر إمكانية معالجة أوامر الدفع الفوري واحدة تلو الأخرى عن طريق تسوية الديون والقروض بين طرفين من وقت لآخر)، والشبكات التي تديرها شركات تحويل الأموال وشبكات فروع البنوك الداخلية هناك خمسة رئيسة أدوات تحويل الأموال في السوق الرسمية[1] (إيسون وبيشباندي ٢٠٠٥) :

ث. **الشيكات والحوالات المالية:** تصنف الشيكات المصرفية، والحوالات المصرفية، وأوامر الدفع النقدي غير المطالب بها ضمن "الأرصدة غير المطالب بها" ويجب على البنوك محاولة الاتصال بالعملاء والمستفيدين من هذه الأدوات لإخطارهم بعدم صرف وسيلة الدفع المصدرة. إذا لم يتم المطالبة بها خلال مدة محددة، تُحوّل الأموال المتوفرة إلى "حساب الأرصدة غير المطالب بها" في البنك.(مصرف الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٠)

ج. **الحوالات البريدية:** تعد الحوالات البريدية من الأدوات التقليدية الورقية، لكنها تختلف عن الشيكات في أنها يمكن إصدارها ودفعها من قبل العديد من الشركات التي تقدم خدمات مالية. ومن أبرز مزايا التحويلات البريدية أنها لا تتطلب حسابًا مصرفيًا، حيث يتمكن المستلم من استلام الأموال نقدًا عن طريق تقديم التحويل البريدي إلى ممثل معتمد للدفع، مثل مكتب البريد أو مندوب شركة تحويل الأموال. ويساهم هذا النظام في تقليص الوقت الذي يحتاجه المستفيد للحصول على الأموال مقارنة بالشيكات المصرفية. ومع ذلك، نظرًا لأن الحوالات البريدية يجب أن تُسلم يدًا بيد، فإنها تصبح أكثر عرضة للمخاطر مثل التأخير والسرقة. (مصرف الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٠)

ح. **التحويلات الالكترونية:** يعتبر التحويل المالي الإلكتروني عملية نقل الأموال من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، سواء كان الحساب للمُرسل نفسه أو لشخص آخر، سواء كان في نفس البنك أو في بنك آخر أو عبر عدة بنوك. تتم هذه العمليات باستخدام أدوات التقنية الشبكية والعمليات الإلكترونية. في هذا السياق، تتحول العمليات من إلكترونية إلى رقمية من خلال ما يُعرف بالبنوك الإلكترونية، التي تعتمد بشكل رئيسي على قنوات الاتصال والمراسلات البيانية عبر شبكات الإنترنت. وبالتالي، تعتبر تقنية التحويلات المصرفية عملية لنقل الأموال بين حسابات مصرفية مختلفة تنفذ باستخدام وسائل إلكترونية مثل الهاتف، الحاسوب أو الشريط المغناطيسي، بهدف إصدار أوامر أو توجيه أو تفويض مؤسسة مالية لإجراء قيد دائن أو مدين في الحساب.(زحوفي ونزالمة ٢٠١٨)

١. **نظام " RTG" في المغرب:** يعد نظام SRBM (Système de Règlement Brut du Maroc)، الذي أطلقه بنك المغرب سنة ٢٠٠٦، النسخة المغربية من نظام RTGS العالمي (Real-Time Gross (Settlement. يهدف هذا النظام إلى تمكين البنوك من إجراء المدفوعات وتسوية المبالغ فيما بينها بشكل فوري وفي الوقت الحقيقي، مما يساعد على تعزيز كفاءة وسرعة الدورة المالية داخل البلاد.**(بنك المغرب ٢٠٢٥)**

٢. **نظام (SGMT2)في تونس:** في تونس، يتم استخدام نظام التسوية الإجمالية الآنية (SGMT2)الذي يديره البنك المركزي التونسي. تم إطلاق هذا النظام في ٢٨ يناير ٢٠٢٢ كنسخة محدثة من النظام السابق الذي كان يعرف بـ SGMT، والذي بدأ تشغيله في عام ٢٠٠٦. يعتمد SGMT2 على دعم معيار الرسائل ISO 20022، مما يسمح بالتكامل السلس مع الأنظمة المالية العالمية ويُسهل تحويل الرسائل بين البنوك المحلية والدولية.**(CMA 2022)**

٣. **نظام (ARTS) في الجزائر:** يعتمد بنك الجزائر على نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS) لتسوية المدفوعات بين المؤسسات المالية بشكل فوري وآمن. تم إطلاق هذا النظام بموجب التنظيم رقم ٠٥-٠٤ الذي صدر عن مجلس النقد والقرض في الجزائر في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥. يسهم

النظام في تعزيز كفاءة النظام المالي الوطني من خلال تسوية المدفوعات بين البنوك بشكل فوري دون تأجيل، مما يُقلل من المخاطر المرتبطة بالتسويات المؤجلة. كما يعتمد النظام على مبدأ التسوية الإجمالية حيث يتم تسوية كل عملية بشكل منفصل، مما يعزز من دقة وكفاءة العمليات المالية. يعد نظام ARTS أحد الركائز الأساسية في تحديث النظام المالي في الجزائر، ويُساعد على تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد.**(بنك الجزائر ٢٠٠٥)**

٤. **جيرو GIRO:** نظام "جيرو" هو أحد أنظمة المدفوعات الإلكترونية التي تقدمها مكاتب البريد في أكثر من ٤٠ دولة. يتيح هذا النظام لأصحاب الحسابات البنكية البريدية إجراء التحويلات المالية داخليًا أو خارجيًا إلى حساب بريدي آخر، أو حساب بنكي، أو حتى إلى فرع بريدي للحصول على المدفوعات النقدية. على سبيل المثال، في المغرب، يعتبر البريد المغربي أحد أكبر الوكلاء المعتمدين لنظام "جيرو"، حيث يمكن للأفراد من خلال مكاتب البريد تحويل الأموال داخل المغرب أو إلى الخارج. وعادةً ما يستغرق الحصول على التحويل عبر نظام الجيرو مدة زمنية معينة، ويشترط وجود حساب بنكي بريدي لإجراء التحويلات. لكن ما يميز المراكز البريدية هو انتشارها الواسع مقارنة بالبنوك التجارية، مما يسهل الوصول إلى خدمات التحويل في أماكن متعددة.**(CGAP 2012)**

٥. **الشبكات المسجلة الملكية لتحويل الأموال:** يقتصر استخدام أنظمة الدفع هذه عادة على وكلاء المنظمة أو المؤسسة المالكة للشبكة. ومع ذلك، يمكن أن تصبح العديد من أنواع المؤسسات وكلاء لهذه الأنظمة، مثل البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، ومكاتب البريد، وكذلك بعض المؤسسات التجارية التي تتعامل مع الأفراد من مختلف الفئات. هذه التنوعات في الوكلاء تتيح مزيدًا من الوصول والمرونة في توافر خدمات الدفع والتحويلات المالية.**(IMF 2009)**

خاتمة: –

من خلال تحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة المغاربية إلى فرنسا منذ عام ٢٠١١، يتضح أن الهجرة أصبحت عنصرًا مركزيًا في صياغة العلاقات الفرنسية–المغاربية. فقد مثّلت الهجرة من جهة عامل توتر دبلوماسي نتيجة للسياسات الفرنسية المتعلقة بترحيل المهاجرين وتقليص التأشيرات، ومن جهة أخرى شكلت جسرًا للتعاون المالي والأمني، خاصة في إطار الشراكة المدعومة من الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من الجوانب السلبية المرتبطة بالهجرة غير النظامية وقنوات التحويل غير الرسمية، إلا أن التحويلات المالية لعبت دورًا جوهريًا في دعم اقتصاديات دول المغرب العربي، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

الاستنتاجات: –

١. الهجرة أداة مزدوجة التأثير: تؤدي الهجرة دورًا مزدوجًا في العلاقات الفرنسية–المغاربية، فهي مصدر للتوتر السياسي بسبب قضايا الترحيل والتأشيرات، وفي الوقت نفسه وسيلة لدعم التعاون المالي والأمني.
٢. أهمية التحويلات المالية: تُعد تحويلات المهاجرين مصدرًا أساسيًا للعملات الصعبة في دول المغرب العربي، بل وتتجاوز في بعض الأحيان حجم الاستثمارات الأجنبية، مما يعكس دورها الحيوي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
٣. قنوات التحويل غير الرسمية شائعة لكنها تمثل تحديًا: رغم التطور في البنى المالية، لا تزال قنوات التحويل غير الرسمية تحظى بانتشار واسع، خاصة بسبب ضعف الشمول المالي وصعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية، مما يطرح تحديات على صعيد التنظيم والرقابة.
٤. الهجرة وسوق العمل الفرنسي: أثّرت هجرة اليد العاملة المغاربية على سوق العمل في فرنسا بشكل مركب، حيث ساهمت في تغطية النقص في بعض القطاعات، لكنها أيضًا أثارت نقاشات حول المنافسة في الوظائف وتأثيرها على الأجور.
٥. إعادة التوازن في العلاقة بين الطرفين: بات من الضروري تطوير آليات مشتركة لإدارة ملف الهجرة بما يعزز التعاون ويقلل من التوتر، مع التركيز على التنمية المستدامة ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المصدر.

-المصادر باللغة العربية:-

١-البنك الدولي. (٢٠٢٢، ١٧ أيار). تحويلات المغتربين إلى المغرب ترتفع بنسبة ٤٠% في عام ٢٠٢١. نورث أفريكا بوست. https://northafricapost.com/57738-world-bank-remittances-to-morocco-surge-40-in-2021.html
٢-البنك الدولي. (٢٠٢٤). "موجز الهجرة والتنمية." https://documents1.worldbank.org/curated/en/099714008132436612/pdf/IDU1a9cf73b51fcad1425a1a0dd1cc8f2f3331ce.pdf
٣-برلمان الاتحاد الأوروبي. (٢٠٢٢). "دور التحويلات في تعزيز التنمية المستدامة." https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2022/702563/EXPO_IDA%282022%29702563_EN.pdf
٤- بورخاس، جورج ج. (٢٠٠٣). "منحنى طلب العمل يتجه إلى الأسفل: إعادة فحص تأثير الهجرة على سوق العمل." المجلة الفصلية للاقتصاد، ١١٨(٤)، ١٣٣٥–١٣٧٤. https://academic.oup.com/qje/article-abstract/118/4/1335/1925108
)٥- خدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي. (٢٠٢٣). "التحويلات: الخلفية والقضايا المطروحة أمام الكونغرس (التقرير رقم ١١٨ R43217). https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R43217
٦- سندر، كريستين. (٢٠٠٣). "تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية." بانوك للاستشارات، وزارة التنمية الدولية (DFID) البريطانية، ص. ١٠.
٧- صندوق النقد الدولي، "المعاملات الدولية في التحويلات: دليل للمجمعين والمستخدمين – الفصل الثاني: نظرة عامة على أنظمة التحويلات." https://www.imf.org/external/np/sta/bop/2008/rcg/pdf/ch2.pdf
٨-المنظمة الدولية للهجرة(٢٠٢١)، "التحويلات في أفريقيا: لماذا هي مهمة وما الذي يمكن فعله لتحسين دورها في التنمية: https://publications.iom.int/books/remittances-africa

٩-المنظمة الدولية للهجرة(٢٠٢١)، "دراسة حول تحويلات المهاجرين في ليبيا."
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_LBY_RemittancesStudy_0.pdf
١٠-مركز الهجرة المختلطة. (٢٠٢١). "الخسارة: الاقتصاد المختل للهجرة غير النظامية وكيفية إصلاحه." تم الاسترجاع من: https://mixedmigration.org/losing-out-the-broken-economics-of-irregular-migration-and-how-to-fix-them
١١-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(٢٠٠٥)، "الهجرة، التحويلات والتنمية،
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2005/11/migration-remittances-and-development_g1gh5e4a/9789264013896-en.pdf
١٢-وزارة الداخلية البريطانية (حزيران٢٠١٩)، "التمويل غير المشروع في شمال أفريقيا."
https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5e3c51e3ed915d093cbe4f15/630_Illicit_Finance_in_North_Africa.pdf
١٣-البنك الدولي - ديلوات راتا. (٢٠٢٢). "التحويلات تخفف من أثر الأزمات العالمية." مدونة البنك الدولي. تم الاسترجاع من: https://blogs.worldbank.org/en/voices/remittances-mitigate-impact-global-adverse-conditions
١٤- البنك المركزي التونسي يطلق إصدارًا جديدًا من نظام التسوية الإجمالية الفورية بدعم معيار .ISO20022
https://www.cma.se/news/central-bank-of-tunisia-launches-a-new-version-of-the-rtgs-system-with-iso20022-support
١٥- هل يمكن لشبكات البريد تعزيز الشمول المالي في العالم العربي؟"https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Brief-Can-Postal-Networks-Advance-Financial-Inclusion-in-the-Arab-World-May-2012.pdf
١٦- ب. بنك الجزائر. (٢٠٠٥). التنظيم رقم ٢٠٠٥-٠٠: قواعد عمل نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS).
https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2021/03/reglement200504.pdf
١٧- ج. بنك المغرب. (٢٠٢٥). "الأنظمة ووسائل الدفع في المغرب: الدور والمسؤوليات."
https://www.bkam.ma/content/download/19849/157775/Note%20d%27information%20sur%20les%20systèmes%20et%20moyens%20de%20paiement%20au%20maroc.pdf
١٨-إيسون، ج. وبيشباندي، و. "صياغة استراتيجية لتحويل الأموال: إرشادات لمقدمي الخدمات المالية الموجهة للفقراء.
https://www.cgap.org/sites/default/files/researches/documents/CGAP-Occasional-Paper-Crafting-a-Money-Transfers-Strategy-Guidance-for-Pro-Poor-Financial-Service-Providers-Mar-2005.pdf
١٩- التقرير العربي الموحد. (بدون تاريخ). تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، ص٣.
٢٠- حمزة فاوزي ، اليوم العالمي للمهاجر يسائل الرباط بشأن إدماج القادمين من جنوب الصحراء"، جريدة هسبرس، https://www.hespress.com :٢٠٢٣/١٢/٢٢ ،
٢١- تقصي الحقيقة: فيديو يعرض مهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء يفرون عبر نافذة حافلة في الجزائر وليس لاجئين سودانيين في مصر"، وكالة روتيترز ، في : https://www.reuters.com
٢٢- معتز ونيس ، ليبيا تعلن ترحيل أكثر من ١٠ آلاف مهاجر غير نظامي في ٢٠٢٣ ، وكالة الأناضول للأنباء ،: https://www.aa.com :٢٠٢٤/٣/٥،
٢٣- فيليب إنغلِر ، الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو ، صندوق النقد الدولي ، ١٩ يونيو ٢٠٢٠ ، في : https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/06/19/blog-weo-chapter4-migration-to-advanced-economies-can-raise-growth
٢٤- البنك الدولي. "تأثيرات الهجرة الدولية" ، https://www.worldbank.org/en/topic/migration .
٢٥- الأمم المتحدة. "الهجرة والتنمية ،
https://www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/undesa_pd_2020_international_migration_highlights.pdf
٢٦- منظمة العمل الدولية. "تأثير الهجرة على سوق العمل ، في
https://www.ilo.org/search?search_api_fulltext=migration&sort_by=search_api_relevance&f%5B0%5D=language%3Aen
٢٧- هيومن رايتس ووتش، https://www.hrw.org/topic/refugees-and-migrants
٢٨- التقرير العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية ، ص ٣

٢٩- سهيلة فرجاني وعبدالرزاق سلام، دور التكنولوجيا المالية في دعم التحويلات المالية للمهاجرين عرض نماذج لمنصات تحويل الأموال دوليا ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد ٠٦، العدد ٠١، ٢٠٢٢، ص ٩٣-٩٤.
٣٠- محمد عصام لعروسي، محرّكات الهجرة وارتداداتها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، https://dimensionscenter.net
٣١- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقييم المخاطر الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر, https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/MENAFATF-MER-Algeria-2023.pdf
٣٢- نظام الحسابات الخامدة، مصرف الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠/٢/١٥، في https://n9.cl/05xqy
٣٣- زحوفي نور الدين وزمالة عمر، "التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع"، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، م١، ع ١، ٢٠١٨، ص ٢٥٦-٢٥٧.
٣٤- بنك المغرب، "الأنظمة ووسائل الدفع في المغرب: الدور والمسؤوليات"، في https://www.bkam.ma/content/download/19849/157775/Note%20d%27information%20sur%20les%20syst%C3%A8mes%20et%20moyens%20de%20paiement%20au%20maroc.pdf
٣٥- بنك الجزائر. (٢٠٠٥). التنظيم رقم ٠٥-٠٤ قواعد عمل نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS), https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2021/03/reglement200504.pdf

المصادر باللغة الإنكليزية:-

1- France 24. (2021, September 28). France cuts visas for Algeria, Morocco and Tunisia over migration issues, in link : https://www.france24.com/en/france/20210928-france-cuts-visas-for-algeria-morocco-and-tunisia-over-migration-issues (2/2/2025).

2- Amnesty International. (2020). 'Between life and death': Refugees and migrants trapped in Libya's cycle of abuse, in link : https://www.amnesty.org/en/documents/mde19/3084/2020/en (2/2/2025)

3- Colombo, S., & Meddeb, H. (2021). Outsourcing migration management: The role of North African countries. European Institute of the Mediterranean (IEMed), in link : https://www.iemed.org/publication/outsourcing-migration-management-the-role-of-north-african-countries/ (2/2/2025)

4- International Organization for Migration (IOM). (2005). Migrant Remittances as a Development Tool: The Case of Morocco, Ninna Nyberg Sorensen, 2 june 2004 , in link : https://publications.iom.int/system/files/pdf/migrant_remittances_morocco.pdf (2/2/2025)

5- "Remittances and Economic Growth in the Maghreb Countries: The Role of Financial Development" Al Sadi, H., Bouayn, F. S., & Abida, Z. (2025).. Journal of Economics, Finance and Management, 4(1), February 2025 , in link : https://journal-efm.fr/index.php/JEFM/article/download/186/125/323 (2/2/2025)

6- - nnaji, M., Cohen, S., Vidal, N., Sadiqi, F., Bouchoucha, I., Sekher, T. V., Collyer, M., Fargues, P., & Cassarino, J. P. (2023). Introduction: Migration and the Maghreb. Middle East Institute. Retrieved from , in link : https://www.mei.edu/publications/introduction-migration-and-maghreb (5/2/2025)

7- Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM). (2009). CARIM Mediterranean Migration Report 2008-2009 (revised October 2009). Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, San Domenico di Fiesole, Italy, https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/11861/CARIM%20Migration_Report%202008-2009%20revised%20Oct09.pdf (2/1/2025)

8- Fawzi, Hamza. "International Migrants Day Questions Rabat on the Integration of Sub-Saharan Arrivals." Hespress, December 22, 2023. Available at: https://www.hespress.com (Accessed: February 2, 2025).
9- Reuters. "Fact Check: Video Shows Sub-Saharan African Migrants Escaping Through a Bus Window in Algeria, Not Sudanese Refugees in Egypt." Reuters. Available at: https://www.reuters.com (Accessed: February 2, 2025).
10- Wanis, Moataz. "Libya Announces Deportation of Over 10,000 Irregular Migrants in 2023." Anadolu Agency, March 5, 2024. Available at: https://www.aa.com (Accessed: February 2, 2024).
11- Engler, Philipp. "Migration to Advanced Economies Can Raise Growth." International Monetary Fund (IMF), June 19, 2020. Available at: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/06/19/blog-weo-chapter4-migration-to-advanced-economies-can-raise-growth (Accessed: February 2, 2025).
12- Borjas, G. J. (2003). The Labor Demand Curve is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on the Labor Market. Quarterly Journal of Economics, 118(4), 1335–1374, in link : https://academic.oup.com/qje/article-abstract/118/4/1335/1925108?utm (2/4/2025)
13- Mixed Migration Centre. (2021). Losing Out? The broken economics of irregular migration and how to fix them, in link : https://mixedmigration.org/losing-out-the-broken-economics-of-irregular-migration-and-how-to-fix-them/?utm (2/3/2025)
14- World Bank. "Impacts of International Migration." Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/migration (Accessed: February 2, 2025).
15- International Migration Outlook 2020 , Organisation for Economic Co-operation and Development , 19 October 2020 , in link : https://www.oecd.org/en/publications/international-migration-outlook-2020_ec98f531-en.html (2/2/2025)
16- United Nations. "Migration and Development." Available at: https://www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/undesa_pd_2020_international_migration_highlights.pdf (Accessed: February 2, 2025).
17- International Labour Organization (ILO). "Impact of Migration on the Labour Market." Available at: https://www.ilo.org/search?search_api_fulltext=migration&sort_by=search_api_relevance&f%5B0%5D=language%3Aen (Accessed: February 2, 2025).
18- Human Rights Watch. "Refugees and Migrants." Available at: https://www.hrw.org/topic/refugees-and-migrants (Accessed: February 2, 2025).
19- The Unified Arab Economic Report. Workers' Remittances and Economic Development in Arab Countries, p. 3.
20- World Bank. (2022, May 17). Remittances to Morocco surge 40% in 2021. North Africa Post. Retrieved from , in link : https://northafricapost.com/57738-world-bank-remittances-to-morocco-surge-40-in-2021.html?utm (18/1/2025)
21- Ratha, D. (2022). "Remittances Mitigate the Impact of Global Adverse Conditions." World Bank, https://blogs.worldbank.org/en/voices/remittances-mitigate-impact-global-adverse-conditions date of visit 30/4/2025. (17/1/2025)
22- World Bank. (2024). "Migration and Development Brief, I n link : https://documents1.worldbank.org/curated/en/099714008132436612/pdf/IDU1a9cf73b51fcad1425a1a0dd1cc8f2f3331ce.pdf (17/1/2025)

23- Farjani, Souheila & Salam, Abdelrazak. The Role of Financial Technology in Supporting Migrant Remittances: Case Studies of International Money Transfer Platforms. Al-Muqrizy Journal for Economic and Financial Studies, Vol. 06, No. 01, 2022, pp. 93–94.

24- - European Parliament, The Role of Remittances in Promoting Sustainable Development (2022), https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2022/702563/EXPO_IDA%282022%29702563_EN.pdf.

25- Laâroussi, Mohamed Issam. Drivers and Repercussions of Migration in North Africa and the Middle East, July 17, 2024, at: https://dimensionscenter.net (Accessed: January 19, 2025).

26- Carling, J., Migrant Remittances and Development Cooperation (International Peace Research Institute Oslo – PRIO, 2006), p. 6.

27- International Organization for Migration, Remittances in Africa: Why They Matter and What Can Be Done to Make Them Work Better for Development (IOM, 2021), https://publications.iom.int/books/remittances-africa.

28- Congressional Research Service (CRS), Remittances: Background and Issues for the 118th Congress (Report No. R43217, 2023), https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R43217.

29- Crestin Sander, Migrant Remittances to Developing Countries (Bannock Consulting, Department of International Development – DFID, 2003), p. 10.

30- OECD, Migration, Remittances and Development (2005), https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2005/11/migration-remittances-and-development_g1gh5e4a/9789264013896-en.pdf.

31- UK Government, Illicit Finance in North Africa, June 25, 2019, https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5e3c51e3ed915d093cbe4f15/630_Illicit_Finance_in_North_Africa.pdf.

32- - International Organization for Migration (IOM), Study on Migrant Remittances in Libya, March 2021, https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_LBY_RemittancesStudy_0.pdf.

33- CGAP, Can Postal Networks Advance Financial Inclusion in the Arab World? (2012), https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Brief-Can-Postal-Networks-Advance-Financial-Inclusion-in-the-Arab-World-May-2012.pdf.

34- International Monetary Fund (IMF), International Transactions in Remittances: Guide for Compilers and Users. Chapter II: Overview of Remittance Systems (2009), https://www.imf.org/external/np/sta/bop/2008/rcg/pdf/ch2.pdf?utm .

35- Middle East and North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF). (2023). National Risk Assessment for Combating Money Laundering and Terrorist Financing in Algeria, https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/MENAFATF-MER-Algeria-2023.pdf (January 22, 2025)

36- Eason, J., Peshpande, W. (2005). Formulating a Money Transfer Strategy: Guidelines for Financial Service Providers Targeted at the Poor. Consultative Group on the Assistance of the Poor (CGAP).

37- Dormant Accounts System, UAE Central Bank, 2/15/2020, at: https://n9.cl/05xqy (1/25/2025)

38- Bank of Algeria. (2005). Regulation No. 2005-0 Operating Rules of the Real-Time Gross Settlement System (ARTS), https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2021/03/reglement200504.pdf (January 27, 2025)